(المصدر نفسه، ص٨). واستطرد شامير: «ان بقاء اسرائيل قوية يقتضي عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧. وبقاء اسرائيل قوية يقتضي التشبث البدي بجميع مناطق أرض – اسرائيل – بما في ذلك [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (المصدر نفسه). وأوضح شامير، انه لو كان السلام مرتبطا أو مشروطا «بتنازل دولة اسرائيل عن الوجود اليهودي والاسرائيلي في [المناطق المحتلة] لما قامت لذلك السلام قائمة. هذا ما أرجو ان يفهمه مندوبو الولايات المتحدة، وزعماء مصر» (المصدر نفسه، ص٨و٩).

ويستطيع اي كان القول، ان هذه المواقف هي اوزراء ومسؤولين في حكومة الليكود اليمينية. ولكن ماذا بشأن آراء ومواقف مسؤولي المعارضة العمالية؟ في الحقيقة ان موقفهم لا يختلف في جوهره كثيرا عن مواقف حكومة بيغن. فإلى جانب تصويت اعضاء المعراخ على إقامة المستوطنات التي اقترحها شارون، كما ذكرنا سابقاً، فقد أكد شمعون بيرس زعيم التجمع العمالي، أثناء رده على اسئلة وجهها له مراسل التلفزيون الاسرائيلي، على ان حكومته القادمة لن تخلي اي مستوطنة قائمة، لانه لا يرى نفسه «مجرد متعهد لاخلاء المواطنين والمستوطنات. ولا تفكر بذلك العمل» (ز.إ.إ.، العدد ٢٢٦٢، ١٩٨١/٢/٦،٥، ص١٢). ومع أن بيرس استبعد ان تكون خريطة اسرائيل مستقبلاً، مشابهة وملائمة للمستوطنات التي اقيمت، فإنه استدرك قائلاً، انه في الاماكن التي تعتقد «بوجوب إقامة المستوطنات فيها، سنقيم المستوطنات، مثلاً في غور الاردن» (المصدر نفسه).

وجاءت تعليقات الصحف الاسرائيلية متطابقة مع التوجهات السياسية التي تمثلها كل منها. فقد كتب احدهم، معلقاً على خطط شارون الاستيطانية، ومعبراً عن مواقف التجمع العمالي المعارض، فقال: إن وجود نحو ١٧ الف مستوطن في الضفة والقطاع مقابل حوالي مليون وربع المليون فلسطيني لن يغير من واقع الأمر شيئا، حتى مع زيادة الآلاف العدد الذين سيضمهم شارون الى المستوطنات، خلال الفترة المتبقية لحكومة الليكود. وان «الأخطر فقط، يعتقد بانه بواسطة ذلك يضمن إمكانية انضمام الضفة الغربية والقطاع الى اسرائيل». او يقام عائق امام حكومة المعراخ القادمة للوصول الى سلام مع الاردن، مستند على هذا الشكل او ذاك من حل الوسط الاقليمي» (مردخاي اورن، على هيشمار، ١٩٨١/١/٢٧). ويرفض الكاتب إدعاءات شارون التي تقول، «ان المعراخ يريد تسليم الضفة والقطاع الى «عرفات»، لان الجميع يعرف، ان المعراخ كله «يرفض اقامة دولة ثالثة. لكنه يتمسك بالخيار الاردني والحل الوسط الاقليمي مع الاردن. ويرفض المفاوضات مع م.ت.ف. وهو مستعد للاخذ والرد مع الفلسطينيين الذين يعترفون بإسرائيل ويرفضون الميثاق الفلسطيني واساليب الارهاب. وهو يعتقد باحتمال حل المشكلة الفلسطينية في إطار الاتحاد مع الاردن» (المصدر نفسه).

مصادرة الأراضي العربية: وعلى صعيد مصادرة الأراضي العربية، فقد تمت مصادرة ٣٠٠ دونم من اراضي مدينة الخليل، إثر جولة قام بها شارون يوم ١٩٨١/١/١٩ في المنطقة، وذلك من اجل توسيع مجال مستوطنة كريات اربع (هل همشمار ١٩٨١/١/٢٢). وقالت عائلة الجعبري التي تملك تلك الاراضي، ان المساحة المصادرة، هي آخر الاراضي التي بقيت لدى العائلة بعد أن صودرت بقية اراضيها واعطيت لمستوطني كريات أربع.

وتنفيذا لمخطط بناء المستوطنات الجديدة، فقد وضع الحكم العسكري يده على مساحة ٦٠٠٠ دونم في منطقة طولكرم وضمها الى مستوطنة اريئيل، لبناء منطقة صناعية تابعة للمستوطنة. وتمت المصادرة من أراض تابعة لقرى حارث، وبرقين، وسنافيت في منطقة طولكرم. وقد احتج المواطنون العرب على مصادرة اراضيهم وطلبوا من المحامية فيليتسيا لانغر تقديم اعتراض الى محكمة العدل العليا، لأن المنطقة المصادرة درغم وعورتها وكونها صخرية، فإنها تشكل مصدر رزق للعديد من الفلاحين» (ز.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨، ١٩٨١/٢/٩، ص٣).

وفي منطقة بيت لحم، قال سكان قرية ارطاس الواقعة جنوب بيت لحم، ان ٧٧٠٠ دونما من اراضيهم صودرت من قبل مستوطني كفار عتسيون، بمساعدة جنود من الحكم